W.A.R.C
West Asia Research Center

دولة إقليمية تفاوض العالم

التجربة الإيرانية الفريدة

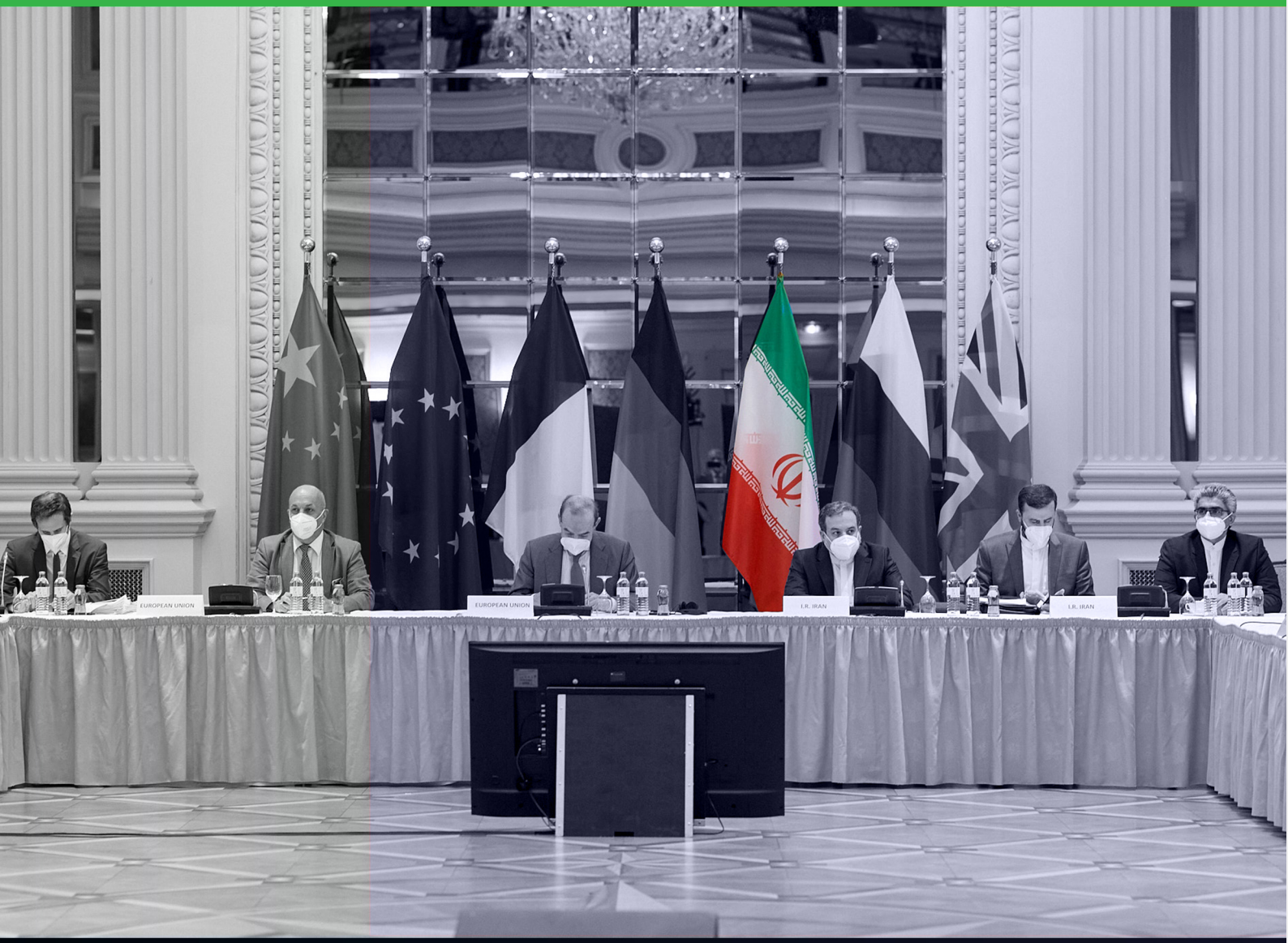

يقال على سبيل المثال، كانت هناك فجوة بين أمريكا وأوروبا، حسناً، من الممكن أن تكون هناك فجوة ضئيلة على ما يبدو بينهما، لكننا لم نتفاوض من أجل ذلك. هل تفاوضنا على أنه ستكون هناك صداقة بين أوروبا وأمريكا؟ لقد تفاوضنا على رفع الحظر. كانت بداية المفاوضات من أجل ذلك، وكان استمرار المفاوضات من أجل ذلك، ويجب توفير ذلك وإذا لم يتم توفير ذلك فإنه لن يكون لبقية الأشياء التي تم تحقيقها قيمة كبيرة.
وقلت إن الأوروبيين لا يعارضون، الأوروبيون يتحركون من بعد أمريكا، ويساعدون بعضهم البعض أيضاً:
"وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الجن والإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً"
يساعدون ويعطون بعضهم البعض أيضاً رسائل، ويساعدون بعضهم البعض، كما أنهم يقوون بعضهم البعض روحياً، حسناً هذه الأشياء التي يجب أن نضعها في الاعتبار كتجربة.

الإمام الخامنئي 2017/02/03

مقدمة

بدأت أزمة النووي الإيراني عام 2002 حينما تقدمت مجموعة من المعارضين الإيرانيين المتواجدين في المنفى وتحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية، باتهام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتكتم عن وجود منشأتين نوويتين "سريتين[1] للغاية" في مدينتي "نطنز" و"آراك".

لم يكن نشاط إيران النووي السلمي حديث الولادة، بل كان نتاج سنين تمتد إلى منتصف القرن الماضي إبان حكم الشاه، حينما كان النظام الدولي الغربي داعماً للشاه آنذاك ويقدم له كل التسهيلات الممكنة لتحقيق الدور المنشود الذي يريد الغرب أن تكون إيران عليه، خاصةً فيما يتعلق بمجال الطاقة النووية التي كانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا الداعمين الأساس لتلك الأنشطة وقدّمت العديد من المساعدات التقنية والخدماتية في سبيل تطوير قدرات إيران النووية. إلا أن ما لم يكن في الحسبان، الثورة التي اندلعت في إيران عام 1979 بقيادة الإمام الخميني والتي غيّرت بشكل تام وجه إيران الدولي وتوجهاتها الخارجية، حتى طالت الاستدارة في السياسة الخارجية الجهات المعتمدة في تقديم المساعدة النووية لتصبح الصين والاتحاد السوفياتي هما الداعمين لتلك الأنشطة.

لم يستطع الغرب السكوت عن نشاط إيران النووي السلمي، خصوصاً بعدما أصبح النظام الإيراني حراً مستقلاً غير تابع لهم، ما زاد من قلق تلك الدول من أنشطة إيران وسياساتها الخارجية وعلى وجه التحديد أنشطتها النووية، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الصين لتوقيف مساعدتها النووية التي تقدمها لإيران، ووصولاً إلى عام 2002 كان القلق الأوروبي والأمريكي يزداد نتيجة تطور قدرات إيران العسكرية والصاروخية وتحركات الفصائل التي تدعمها إيران في منطقة الشرق الأوسط التي باتت تشكل تهديداً واضحاً للنفوذ الأمريكي في المنطقة.

بعدما اتهمت إيران بأنشطة نووية سرية، سارعت الدول الأوروبية الثلاث (EU3) لإقامة مفاوضات مع إيران عام 2003 بهدف إرسال بعثات إلى المحطات النووية السرية عبر الوكالة الذرية، وسرعان ما استجابة إيران لمطالبات الوكالة والدول الأوروبية الهادفة لتعليق إيران كافة أنشطتها النووية، معلنةً أن تلك الأنشطة سلمية وتخدم الأهداف المدنية. وبعد قيام الوكالة بتفتيش المحطات النووية الإيرانية، لم تجد دليلاً يثبت التهم الموجهة لإيران، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ظّلت مصرة منذ اليوم الأول لانتصار الثورة الإسلامية على أن أهداف إيران من الأنشطة هو امتلاك سلاح نووي، جميع هذه الأحداث جرت خلال فترة ظهرت فيها النوايا الأمريكية اتجاه المنطقة، من أحداث الحادي عشر من أيلول وصولاً إلى احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي.

[1] https://2001-2009.state.gov/r/pa/prs/ps/2003/20439.htm

إيران النووية قبل الثورة

عام 1957 سعت إيران لتوقيع اتفاقية تعاون مدني[2] مع الولايات المتحدة الأمريكية نصت على تقديم المساعدة الفنية من خلال تقديم عدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب. في المراحل الأولى من بناء برنامجها النووي، اعتمدت إيران على الولايات المتحدة ودول غربية، ففي أواخر الستينات تم إنشاء المركز الذري بجامعة طهران وتم توفير الوقود المخصب من قبل شركة أمريكية. عام 1974 وقّعت إيران عدة اتفاقيات مع أمريكا لشراء ثماني مفاعلات من ألمانيا لبناء مفاعل طاقة في بوشهر، وفي عام 1977 لبناء مفاعلين[3]، بالإضافة إلى ذلك اشترت إيران حصة عشرة بالمئة في مصنع لتخصيب اليورانيوم بنته شركة فرنسية، وبتعبير آخر عملت الحكومات الغربية عن كثب مع النظام الملكي لبناء برنامج نووي طموح. وكجزء من خطة الشاه لتحديث إيران، كان مصمماً على بدء وتوسيع برنامج نووي غير سلمي، بالإضافة إلى الاتفاقيات مع الدول الغربية، اشترت إيران الكعكة الصفراء من جنوب أفريقيا ومولت مصنع تخصيب هناك.

كان الشاه مصمماً على تطوير تكنولوجيا نووية محلية، ففي عام 1974، تم إنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (AEOI) وتم إرسال المهندسين النوويين الإيرانيين إلى الخارج للتدريب. وقد زعم مركز دراسات عدم الانتشار في معهد مونتيري للدراسات الدولية أن مجمع الاستخبارات الغربي "لطالما اشتبه في أن العلماء النوويين للشاه أجروا أبحاثاً في التطبيقات العسكرية"، ونقل عن الشاه قوله في حزيران من العام 1974 إن إيران ستمتلك أسلحة نووية "بلا شك وفي وقت أقرب مما يعتقد المرء".

على الرغم من هذه التكهنات حول نوايا الشاه، إلا أنه وفي العام 1974 وبعدما تم إنشاء منظمة الطاقة الإيرانية، دعا الشاه إلى جعل الشرق الأوسط بأكمله منطقة خالية من الأسلحة النووية.

خلال سنين حكم الشاه وبالرغم من نواياه العلنية في تحقيق تقدم على الصعيد النووي يوصله لامتلاك سلاح نووي، إلا أن الغرب لم يعرقل ما كان يخطط له، بل قدموا له الدعم اللازم في سبيل تحقيق ذلك، ذلك لما كان يشكله حكم الشاه من ركيزة هامة للهيمنة الغربية على المنطقة في ظل الصراعات التي كانت قائمة آنذاك وعلى وجه التحديد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

[2] https://www.wisconsinproject.org/iran-nuclear-milestones/

البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الاسلامية

بعد وقت قصير من اندلاع الثورة، توقف برنامج إيران النووي جرّاء اندلاع الثورة التي شهدتها كل أنحاء البلاد، هذا الحدث الكبير الذي قلع جذور السلطة الحاكمة، دفع العديد من أركان النظام إلى الخروج من البلاد، وعليه فإن العديد من العلماء النوويين الإيرانيين غادروا أيضاً، وبالتالي جمدت الدول الغربية جميع الاتفاقيات التي أبرمت سابقاً وتم وقف الدعم عن برنامج إيران النووي[4].

بعد أعوام من اندلاع الثورة، واجه النظام الإسلامي حديث الولادة تحدياً صعباً، وهو الحرب التي شنّها النظام العراقي بقيادة صدام حسين على إيران، وخلال المواجهات تعرضت المنشآت الإيرانية في بوشهر[5] والتي كان الغرب يعمل على تطويرها، للهجوم وإلحاق أضرار جسيمة من قبل الطائرات العراقية.

لم تؤثر الحرب المفروضة على إيران، على عزم النظام الجديد بقيادة الإمام الخميني في بناء الدولة والاستفادة من كل مقدراتها، ففي منتصف الثمانينيات، قررت القيادة الإيرانية إعادة تفعيل برنامجها النووي، إذ تم تكثيف البحث عن اليورانيوم وبدأ النظام الإيراني بتقديم حوافز للعلماء النوويين الإيرانيين المنفيين للعودة إلى ديارهم، لكن هنا بدأ يبرز الدور الأمريكي والغربي في عزل إيران دولياً وذلك عبر الضغط على الدول الأوروبية مثل ألمانيا بالانسحاب من الاتفاقيات المبرمة مع إيران، وتحت ضغط شديد من الولايات المتحدة الأمريكية رفضت أي حكومة أجنبية التعاون النووي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

سعت إيران في إيجاد شريك غربي لبرنامجها النووي، إلا أن الغرب انصاع للإرادة الأمريكية التي كانت تصر على عزل إيران، نظراً للسياسة الخارجية التي اعتمدها الإمام الخميني الرافضة للهيمنة الغربية على إيران ودول المنطقة والدور الذي لعبته في مساندة الحركات التحررية في العالم وعلى رأسها المنظمات الفلسطينية، لذا توجهت إيران نحو الشرق في طلب المساعدة النووية لتلاقي ترحيباً من قبل الإتحاد السوفياتي والصين[6]، ففي العام 1990 وقعت إيران اتفاقيات تعاون نووي مع كل من بكين وموسكو، وبعد خمس سنوات من توقيع الاتفاق، وافقت روسيا على صفقة بقيمة 800 مليون دولار لاستكمال المفاعل الأول في بوشهر وذلك من خلال المساهمة في البنية التحتية وتناقل الخبرات، إلا أنه وفي أواخر القرن الماضي وفي خضم سعيها لمنع إيران من تطوير قدراتها النووية، ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على الصين بهدف إيقاف المساعدات التي تقدمها الأخيرة ونجحت بذلك واعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك أن برنامج إيران النووي توقف.

تظهر هذه المرحلة الحساسة من تاريخ إيران الحديث، الرغبة الأمريكية والأوروبية من خلفها في تطويع إيران وجعلها دولة ضعيفة من خلال إجراءات العزل المتبعة، عكس ما كان عليه الحال إبان النظام البهلوي الذي تلقى دعماً وافراً من الغرب وعلى وجه التحديد بما يتعلق ببرنامج إيران النووي، إلا أن النظام بقيادة الإمام الخميني لم

---

[4] https://www.brookings.edu/research/america-and-iran-from-containment-to-coexistence/

[5] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/IranIraqAr/sec19.doc_cvt.htm

[6] https://www.wisconsinproject.org/iran-nuclear-milestones/

يعبأ بتلك الإجراءات وظل مصراً على تحصيل كافة ما تحتاجه الجمهورية الإسلامية من لوازم واحتياجات لإكمال البرنامج النووي الذي توقف في عدة محطات، هذا وقد أظهر الإمام منذ الأيام الأولى للنظام الإسلامي الجديد، نوايا إيران السلمية من برنامجها النووي حيث عبّر الإمام الخميني[7] من خلال موقفه من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وما أصدره الإمام الخامنئي لاحقاً من فتوى دينية تحرم شرعاً تصنيع واستخدام الأسلحة النووية، أنها تتعارض مع المبادئ الأساسية للإسلام، على عكس الشاه الذي أظهر نواياه في امتلاك سلاح نووي في ظل سكوت غربي عن ذلك بل ودعم منه أيضاً.

السياسة الأوروبية في احتواء إيران

سرعان ما أعطت الثورة الإسلامية في إيران انطباعاً لدى الغرب، أنها باتت تشكل تحدٍ لهم ولمخططاتهم التوسعية في المنطقة، ولم تخف قيادات الثورة الإسلامية ذلك وعلى رأسهم قائدها الإمام الخميني، الذي أعلن وبكل وضوح أن "أمريكا الشيطان الأكبر" و"وجوب إزالة إسرائيل من الوجود". هذين الشعارين كان لهما الصدى الأكبر في العالم حيث أظهرا بكل وضوح مبادئ سياسة إيران الخارجية. وحتى بعد وفاة الإمام الخميني بقي تعاطي إيران مع الخارج كما هو إذ ظلّ النظام بقيادة رجالات الثورة البارزين والمقربين من الإمام والذين يعتبرهم الغرب "متشددين" وصولاً إلى انتهاء ولاية الشيخ رفسنجاني كرئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ووصول الإصلاحي المعتدل السيد "محمد خاتمي" إلى سدة الرئاسة عام 1997 والذي أجرى تغييراً نسبياً في تعاطي إيران مع الخارج لكن بنفس المحددات التي أرساها الإمام الخميني.

أعطى "خاتمي" انطباعاً مغايراً عما كان في السابق، خاصةً لدى الأوروبيين، حيث أظهرت خطاباته وأجندته السياسية، مقاربةً أخرى للجمهورية الإسلامية الإيرانية في رسم علاقاتها الخارجية وهي ما عرف لاحقاً باسم "الدبلوماسية الإصلاحية البراغماتية" والتي تدعو إلى دعم مصالح إيران من خلال تشابك مجموعة من العلاقات التجارية والاستراتيجية مع الجهات الفاعلة الدولية الهامة، أي نموذج جديد للتفاعل بين الأمم والثقافات حول العالم.

لاقت سياسة "خاتمي"[8] ترحيباً حاراً من قبل دول الاتحاد الأوروبي، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستمرةً في التعامل مع إيران كدولة ذات نوايا إرهابية تضر بالمصالح الأمريكية.

أواخر القرن الماضي، كانت القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي بدأت بالاستناد على وسائل الإقناع في معالجتها الدبلوماسية في التعامل مع دول العالم وعلى وجه التحديد دول الشرق الأوسط، حيث كانت تقوم البلدان الأوروبية بتغيير سلوك البلدان وتنتزع التنازلات بحافز العلاقات التعاقدية أو احتمال العضوية، مثل ما جرى مع البوسنة وأوكرانيا وتركيا، وكانت عضوية الاتحاد الأوروبي أو العلاقات التعاقدية معه تعد إغراءً قوياً لدرجة أن الدولة مستعدة لتغيير هياكلها الاقتصادية والقضائية والقانونية والسياسية لمجرد الانضمام لمثل تلك الاتفاقيات أو الدخول فيها.

[7] http://ar.imam-khomeini.ir/ar/c515_28897/

[8] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/ThawraIran/sec07.doc_cvt.htm

وعلى سبيل المثال تم إنشاء الشراكة الأورومتوسطية[9] لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة حوار وتبادل وتعاون بهدف إحلال السلام والاستقرار والازدهار كمدخل لفرض سياساتها على المنطقة، وفي حين تم طرح احتمال الانتماء إلى منطقة التجارة الحرة على بلدان مثل لبنان وسوريا والأردن كحافز اقتصادي، إلا أنه مشروط بتحصيل إجراءات سياسية مثل الديمقراطية والحكم الرشيد وحكم يتوافق في القانون وحقوق الانسان مع معايير الاتحاد الأوروبي، وهو ما وجدته الدول الأوروبية فرصةً يمكن الاستفادة منها خلال فترة حكم خاتمي، إذ استند تعامل الاتحاد الأوروبي مع إيران أساساً على مثل هذا المنظور القانوني لمشروطية حقوق الانسان والإرهاب وعملية السلام في الشرق الأوسط.

في جميع مراحل الثورة وحتى اليوم، سعت إيران دائماً إلى مد يد التعاون والصداقة مع مختلف دول العالم ما عدا العدو الإسرائيلي، وهو ما يعد مبدأً أساسياً ضمن استراتيجيتها الخارجية في هندسة السلام مع دول المنطقة والعالم.

عام 2002، أطلقت المفوضية الأوروبية مفاوضات حول اتفاقية التجارة والتعاون (TCA) مع إيران إلى جانب المفاوضات الموازية والحوار السياسي ومكافحة الإرهاب، وكانت إيران برئيسها السيد محمد خاتمي، مرحبةً بشكل كبير بهذه المفاوضات لما سينتج عنها لاحقاً من اتفاقية تعاون وشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي تعزز اقتصاد الطرفين وتكون فرصةً لاحتواء مواقف إيران السياسية وتعديلها.

ونصّت المفاوضات على أول اتفاق تعاقدي بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية الإسلامية، وستمهد الطريق لعلاقات اقتصادية وسياسية أوثق وستخضع التحركات نحو توثيق العلاقات مع إيران للمراقبة المستمرة للتقدم في ذلك البلد في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي ما تعتبر مقدما لبدء السيطرة وزيادة النفوذ في الدولة.

من المنظور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ومن خلال تعزيز القدرات الاقتصادية الإيرانية، كان الهدف هو دمج إيران عن كثب في الاتحاد الأوروبي وسوق التجارة الدولية. في الأساس كان الهدف هو زيادة الترابط السياسي والاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وإيران إلى حد تصبح فيه أوروبا قادرةً على تحديد الأجندة السياسية لإيران عبر هذه العلاقة.

هذه الاجتماعات والمفاوضات كانت علامة على أن الإتحاد الأوروبي قد غيّر مقاربته للنظام الإيراني من الحوار النقدي إلى المفاوضات البنّاءة "في خطوة تجعله قادراً بحسب ظنّه على بسط نفوذه من خلالها"، كما كتبت صحيفة "بوليتيكن" الدنماركية آنذاك وهو الموقف الذي يتناقض مع استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع إيران كجزء مما يسمى بمحور "الشر" كما عبّرت "بوليتيكن".

[9] https://www.jstor.org/stable/25597463

اكتشاف معملي نطنز وآراك

في الـ 14 من شهر آب عام 2002 لفت ما يسمى بالمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية الانتباه العالمي من خلال مؤتمر صحفي عقده آنذاك في واشنطن، كشف فيه أن إيران فيي خضم تطوير أسلحة نووية سراً، وأن الجمهورية الإسلامية تشيد منشأتين نوويتين سريتين للغاية في "نطنز" و"آراك"[10].

قبل ما يقارب الثلاثة أشهر من المؤتمر الصحفي، ورد أن الحكومة الأمريكية قد أطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أنشطة إيران النووية السرية. احتاج مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن توفر السلطات الإيرانية إمكانية الوصول المادي إلى أي مواقع مشتبه بها من أجل التحقق من عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة، وكانت واحدة من أكثر عمليات التفتيش المكثفة والتي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة، وبحسب ما زعمت الوكالة آنذاك أن المفتشون قد وجدوا آثار لليورانيوم المخصب وحددوا لإيران مهلة تنتهي في أيلول من العام 2003 لإيقاف كل أعمال التخصيب القائمة أي إيقاف البرنامج النووي.

بينما كانت إدارة بوش تعالج قضية الانتشار النووي في الشرق الأوسط عبر حرب العراق، ظهرت إيران فجأة كواحدة من أهم اهتمامات واشنطن ذلك بعد ما جرى اكتشافه في نطنز وآراك وأيضاً التجارب الصاروخية التي أجرتها إيران وصناعة صاروخ "شهاب 3"[11] هذا متأخر زمنياً؟ الذي يطال القواعد الأمريكية والكيان المؤقت واتهام إيران بالسعي لتطوير صواريخ بعيدة المدى يمكن أن تصل لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الاكتشافات والتجارب الصاروخية، دفعت الإتحاد الأوروبي لاتخاذ منحى جديد في التعاطي مع إيران حيث أعلنت الدول الأوروبية الثلاث "فرنسا وبريطاني وألمانيا" أنها في خضم إجراء مفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي وهو ما كان مقدمة لمسار تفاوضي طويل ما زال قائماً حتى اليوم.

لماذا الثلاثة الكبار

لا شك بأن برنامج إيران النووي كان مستجداً هاماً طرأ على الساحة الدولية ولفت أنظار جميع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة التي ظلت طوال الفترة السابقة مصرة على اعتبار إيران دولةً راعية للإرهاب في العالم. هذا الموضوع دفع الدول الأوروبية الثلاث فرنسا وبريطانيا وألمانيا إلى تشكيل ما يشبه الحلف الثلاثي للتفاوض مع إيران لعدة أسباب ستذكر لاحقاً، لكن وكما هو معروف بأن الاتحاد الأوروبي يعمل ككتلة واحدة مع جميع دول الأعضاء فيه البالغ عددهم 27 وتتخذ هذه الكتلة القرارات بالإجماع ولكن في الحالة الإيرانية تبين بأن الدول الثلاث المذكورة يكمن بينها اتفاق ضمني خلف الكواليس وتمسك بزمام المبادرة في هذا الملف.

[10] https://www.hsdl.org/?abstract&did=729091

[11] https://nationalinterest.org/blog/reboot/could-tehran%E2%80%99s-missiles-someday-reach-washington-199302’

عديدةٌ هي الأسباب التي تميز الدول الثلاث والتي تجعلها رأس حربة الاتحاد الأوروبي في اتخاذ القرار السياسي الخارجي له، أولاً؛ اعتمادها على ثقلها للتأثير على التطورات وأقل اعتماداً على المؤسسات متعددة الأطراف، ثانياً؛ عضويتهم في منتدى التسوق وهو واحد من العديد من الأطر المؤسسية ذات الصلة التي يمكنهم العمل فيها، ثالثاً؛ تشارك الدول الثلاث في تشكيل السياسات عبر نطاق أوسع بكثير من الدول الأخرى.

تعتمد صناعة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي على صفقة غير مكتوبة بين الدول الكبرى والبقية، وتلعب الدول الكبرى التي تمتلك الحصة الأكبر من أصول الاتحاد في هذا المجال دوراً قيادياً غير رسمي في تشكيل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى ذلك فإن القضايا الهامة والمستجدة قد يشكل صنع القرار فيها بين دول عددها 27 عرقلة للوصول لحلول لها أو تأخير كالحالة الإيرانية بالتحديد.

وبحسب مؤسسة كارينغي[12] في ورقة أعدتها بعنوان "الثلاثة الكبار في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي" عام 2012، تشير إلى أنه هنالك العديد من العوامل التي تميز الثلاثة الكبار عن معظم أعضاء الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي، من التعاون السياسي والدفاعي إلى الأزمات الاقتصادية، منها:

- **القدرة على التصرف بشكل مستقل:** لا يمكن لمعظم الدول الأعضاء التأثير على التطورات في مناطق أخرى إلا في إطار المؤسسات متعددة الأطراف. لا يزال بإمكان الثلاثة الكبار الاعتماد على وزنهم لإحداث التطورات. في حين أن هذه القدرة تتضاءل في ضوء توازن القوى العالمي المتغير، وتركز اليوم بشكل أساسي على مناطق معينة، فإنها لا تزال توفر لهم نطاقاً أكبر بكثير من خيارات السياسة الخارجية.
- **غير مرتبطة بالاتحاد الأوروبي:** بالنسبة لمعظم الدول الأصغر في الاتحاد، أصبح الاتحاد الأوروبي المنتدى الأساسي للسياسة الخارجية. يتم تخصيص جزء كبير من مواردها الدبلوماسية للمشاركة في آلية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وإثارة مخاوف السياسة الخارجية في بروكسل هو الخيار الافتراضي لمعظم العواصم.

  وتوضح كارينغي أن بريطانيا وفرنسا، ليس هناك شك في أنهما يعتبران عضويتهما الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أولوية أعلى من مساهمتهما في سياسة خارجية فعّالة للاتحاد الأوروبي، في بعض الأحيان سوف يتعاملون مع مشكلة داخل إطار الاتحاد الأوروبي إذا كان يوفر فرصة لإعطاء وزن دولي أكبر لسياساتهم الخاصة، لكنهم سيتجنبون المنتدى إذا رأوا أن مشاركة الاتحاد الأوروبي تمثل قيداً محتملاً على مجال مناورتهم.
- **دوافع السياسة:** في حين أن معظم دول الأعضاء يركزون جهودهم على عدد قليل من المجالات التي لديهم فيها مصالح خاصة وتتبع بشكل أساسي قيادة الآخرين في مجالات أخرى، فإن الثلاثة الكبار يشاركون في تشكيل السياسات في جميع الحالات. هذا لا يعني أنهم يأخذون زمام المبادرة دائماً في قضية ما، تأتي العديد من المبادرات والأفكار من بلدان أخرى، لكن إذا توحد الثلاثة الكبار ودفعوا بقوة نحو سياسة ما، فمن المحتمل جداً أن تصبح في نهاية المطاف سياسة الدول الـ 27، وإذا كانت سلبية أو منقسمة، فسيكون الاتحاد الأوروبي مشلولاً فعلياً.

[12] https://carnegieeurope.eu/2012/07/05/big-three-in-eu-foreign-policy-pub-48759

دوافع دخول الدول الأوروبية الثلاث في مفاوضات مع إيران

مع وصول بوش الابن إلى سدة الرئاسة، كان واضحاً مدى تأثير "المحافظين الجدد" على السياسات الأمريكية، خاصةً السياسة الخارجية، وكان هذا سبباً في الانقسام السياسي المتعلق ببرنامج إيران النووي بينهم وبين الأوروبيين، إذ جادل بعض المحافظين الجدد بأن عرض الاتحاد الأوروبي "للقوة الناعمة" في تعامله مع دول ثالثة، هو علامة ضعف وليس قوة ذلك نتيجة قربها الشديد من تلك الدول واعتمادها الكبير على موارد الطاقة من الشرق الأوسط، والتاريخ المتشابك بينهم، لذا فإن مثل هذه الحقائق السياسية والاقتصادية توفر بالتأكيد المحددات الحاسمة للسياسة الخارجية، وبالتالي تصبح خاضعة لتأثرها الكبير.

بان الاختلاف أكثر حينما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة عملية احتلال العراق سنة 2003، والذي خلق انقسامات عميقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء الأوروبيين والذي أثّر بشكل كبير على وجهات نظر الأطراف حول كيفية التعامل مع طموحات إيران النووية، إذ كانت الدبلوماسية الهادئة والحصول على اتفاق مع إيران هو الأسلوب الأنسب للتعامل مع إيران من وجهة نظر الدول الأوروبية الثلاث، على عكس الإدارة الأمريكية برئاسة بوش التي أظهرت نوايا عدوانية تجاه إيران كان من الممكن أن تفضي إلى حرب.

كان هناك تخوف لدى الدول الأوروبية[13] وعلى وجه التحديد بريطانيا وفرنسا وألمانيا بالإضافة إلى الصين وروسيا كونهما تتمتعان بحق النقد الفيتو، من أن نتيجة عدم امتثال إيران لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي، أن تؤدي إلى تصعيد للأزمة واستخدام ذلك كذريعة من قبل الولايات المتحدة لشن حرب أخرى في الشرق الأوسط[14]، عندها كثّفت الدول الأوروبية الثلاث جهودها لتشجيع إيران على تسريع تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتجنب أزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد جهود كبيرة من قبل وزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث مع الرئيس حسن روحاني الذي كان يشغل آنذاك منصب أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وكبير المفاوضين الإيرانيين، توصل الأطراف إلى حل في الـ21 من تشرين الأول من العام 2002 وهو ما سمي لاحقاً باتفاق طهران، وجرى التوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها وتنفيذه وأعلنت إيران أنها ستعلق طواعية جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته على النحو المحدد من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية كإجراء لبناء الثقة.

[13] https://wmdcenter.ndu.edu/Publications/Publication-View/Article/627151/the-international-atomic-energy-agencys-decision-to-find-iran-in-non-compliance/

امتثال إيران للاتفاقية

سرعان ما جهدت إيران في إظهار نواياها الحسنة لبرنامجها النووي عبر تطبيق التزاماتها بما نصّ عليه "اتفاق طهران" وتطبيق البنود المذكورة في معاهدة الانتشار، إذ بعث رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية آنذاك "غلام رضا آغازاده" بعد يومين من الإعلان عن اتفاقية طهران، برسالة للوكالة الدولية للطاقة الذرية الممثلة برئيسها السابق "البرادعي"[15]، يعلن فيها أن إيران "تبدأ مرحلة جديدة من الثقة والتعاون".

ولتسوية كافة الملفات بعد إعلان إيران عن كافة ما توصلت إليه في برنامجها النووي، حرصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على طيّ صفحة إيران النووية بما تتضمنه من مراحل بات عليها برنامجها، لذلك عمدت الوكالة على عدم ذكر كلمة "عدم الامتثال" في تقاريرها حول ما كانت توصلت إليه إيران، وذلك ما يعبر عنه بـ "النوايا الحسنة" اتجاه الاتفاق ولتحفيز إيران في البقاء على ما تعهدت به وعدم إحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي، لذلك اختار البرادعي مرادفات للكلمة مثل: "الخرق، أو الانتهاك".

في دراسة أجراها كل من الباحث نعمة جرامي ونائب المدير العام ورئيس إدارة الضمانات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية "بيير جولدشميت" بعنوان "قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإيجاد إيران في حال عدم الامتثال 2002-2006"، يشيران إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راضية عما فعله البرادعي بقضية "عدم الامتثال"، ووبخ السفير الأمريكي "كينيث بريل" الوكالة بشدة لرفضها "الحقائق المهمة" التي كشفت عنها تحقيقاتها الخاصة باعتبار الوكالة أنها غير ذات صلة بمسألة ما إذا كان لدى إيران برنامج للأسلحة النووية.

وتشير الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلّت مصرةً على إحالة إيران إلى مجلس الأمن الدولي، كتطبيق صارم لاتفاقية الضمانات المطلوبة، لكن كلاً من الصين وروسيا وحركة عدم الانحياز فضلوا إلقاء ثقلهم وراء إعلان طهران المشترك على إيجاد حل للنزاع النووي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الدور الأميركي في الضغط على الدول الأوروبية

لم تتوقف الحملة الأمريكية الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأوروبية الثلاث، بل ازدادت الحملة من خلال زيادة الشكوك بسلمية برنامج إيران النووي عبر نبش الملفات القديمة ومنها استعانة إيران بالعالم النووي الباكستاني "عبد القدير خان" في تحصيل القدرات النووية الكافية لصناعة سلاح نووي[16]، ذلك من خلال تكهنات أساسها إسقاط ما قامت به ليبيا التي استفادت من العالم الباكستاني، على تجربة إيران النووية، وبات هذا الضغط

[15] https://wmdcenter.ndu.edu/Publications/Publication-View/Article/627151/the-international-atomic-energy-agencys-decision-to-find-iran-in-non-compliance/

[16] https://www.armscontrol.org/act/2004-03/news/father-pakistani-bomb-sold-nuclear-secrets

يظهر إلى العلن بعد عدة تصريحات للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشير إلى أن إيران لا تزال "بطيئة" في تقديم باقي المعلومات عن برنامجها النووي.

ظهر الانقسام بين الأعضاء الغربيين، ودعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب كل من أستراليا وكندا واليابان إلى إدراج لغة أقوى تدين إيران وهي ليست المرة الأولى طوال الفترة الماضية ومع ذلك اختارت الدول الأوروبية الثلاث صياغةً أكثر اعتدالاً، ذلك وفقاً لدبلوماسيين شاركوا في الاجتماعات التي أقيمت في شباط من العام 2004[17].

كانت الإجراءات الإيرانية في التعاطي مع المجتمع الغربي الممثل بالدول الأوروبية الثلاث والوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة الأمريكية، تظهر إيران كلاعب دولي يطمح لإحلال السلام والعلاقات الطيبة بينها وبين دول العالم، وهو ما أظهرته الإجراءات المتبعة فوراً من قبل الجمهورية الإسلامية بعدما قدمت كل ما طلبته الدول المفاوضة والوكالة الدولية الذرية من تقارير تشير إلى ما وصل إليه برنامجها النووي، وكان لهذا التصرف المسؤول دور في إحراج الدول الأوروبية والصين وروسيا، ترجم عملياً في سعيهم بمنع امتثال إيران أمام مجلس الأمن الدولي، وواقعاً هو ما حصل حينما أرجأ مجلس الأمن الدولي الإعلان عن النتيجة الرسمية حتى حزيران 2004 للنظر في التقدم المحرز من إعلان إيران بشأن مصدر التلوث بأجهزة الطرد المركزي ومشاركة باكستان في توريد تصاميم أجهزة الطرد المركزي وهو ما أظهر أمام العالم تنازلاً أمريكياً واضحاً خصوصاً بعد الرسالة التي أرسلتها للبرادعي والتي تطلب فيها مساعدته في صياغة قرار مجلس الإدارة بعد اجتماعه في آذار من العام نفسه.

طوال الفترة الممتدة حتى صدور القرار، كانت الولايات المتحدة بالرغم من تنازلها أمام إيران، مصرةً على إفشال أي مساع في المفاوضات القائمة بين أوروبا وإيران، هذا ما ظهر واضحاً في تصريحات الإدارة الأمريكية آنذاك، ففي خطاب لها أمام وسائل إعلامية صرحت وزيرة الخارجية عام 2003 السابقة كونداليزا رايس[18] بما يتعلق بالمفاوضات القائمة وما سيتوصل إليه مجلس الأمن من قرار قائلةً: "من أجل بناء نظام عقوبات قوي، كان من الضروري إصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدين إيران". وأردفت قائلة: "بالتالي لن تدعم إدارة بوش أي مفاوضات بينما تواصل إيران تخصيبها لليورانيوم".

يعكس كلام "رايس" نوايا الإدارة الأمريكية الحقيقية في عزل إيران دولياً والتضييق عليها اقتصادياً لإضعافها وإيقاف برنامجها النووي على الرغم من سلميته التي أشارت كافة التقارير وضوح ذلك، هذا الضغط الأمريكي اللافت على الوكالة والتفاوض القائم كان المسبب الرئيسي في انقلاب الأمور في تشرين الأول عام 2003، حينما اعتبرت الوكالة أن كل ما قدمته طهران هو غير كاف وبذلك يكون "اتفاق طهران" قد فشل.

---

https://wmdcenter.ndu.edu/Publications/Publication-View/Article/627151/the-international-atomic-energy-agencys-decision-to-find-iran-in-non-compliance/

17

18 https://www.dawn.com/news/367152/us-may-opt-for-quick-fix-iran-s-nuclear-programme

العودة إلى التفاوض

لم يكن مراد إيران أن تتخلى عن التشريعات الدولية أو التخلي عن التفاوض مع الأوروبيين بذريعة الضغط الأمريكي، بل واصلت الجهود في الإبقاء على التواصل مع كافة الأفرقاء، وأيضاً كان هذا المسعى قائماً لدى كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وقبل يوم من إعطاء "البرادعي" تقريره لمجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أبرمت إيران والدول الأوروبية الثلاث ما عرف بـ"اتفاق باريس" عام 2004، خارج نطاق رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واشترطت إيران أن موافقتها على بنود الاتفاق التي ستلتزم بها "طوعياً" تلزم فرنسا وبريطانيا وألمانيا بالتوقف عن دعم الجهود التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لإحالة إيران إلى مجلس الأمن، وبهذا تكون إيران قد حققت غلبةً على الهيمنة الأمريكية باعتبار أن العودة إلى التفاوض يهم كل الأفرقاء إلا الإدارة الأمريكية.

التجربة الإيرانية الفردية في التفاوض

حينما يجري الحديث عن مفاوضات، سرعان ما يتبادر إلى الأذهان، إما مفاوضات بين طرفين أو بين مجموعتين، لكن أن تفاوض مجموعة من الدول، دولة واحدة فهو أمر فريد من نوعه قلّ ما جرى على الأقل خلال القرن الماضي حتى اليوم. هذا ما جرى طوال فترة التفاوض بين إيران والدول العظمى والتي ازداد عدد فريقها طوال الفترة الممتدة من عام 2003 حتى يومنا هذا.

حينما كان نظام الشاه هو الحاكم كانت إيران دولة تابعة للغرب وقرارها السياسي رهينة في يد دول العالم العظمى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وبطبيعة الحال فإن شرعية حكم الشاه وإيران كدولة إقليمية كانت قائمة على هذا الأساس، لكن وبعدما انتصرت الثورة الإسلامية والتي كانت من محددات سياساتها الخارجية الاستقلال عن الغرب والذي عبر عنها الامام الخميني بالقول "لا شرقية ولا غربية جمهورية إسلامية"، بات نيل الشرعية الدولية أمراً يحتاج تدبيراً وتعاملاً يختلف عن أسلوب باقي الدول نظراً لما كانت عليه إيران وما أصبحت عليه كقوة صاعدة في العالم.

تقول الكاتبة "ستايسي غودارد" في كتابها "when right make might"[19]: "أنه عندما ترتفع القوى الجديدة يكون الطلب على الشرعية مرتفعاً وتولي القوى العظمى الكثير من الاهتمام للمنافسين المحتملين ومن المرجح أن تنخرط القوى الصاعدة في سلوك يتطلب الشرعية". يمكن إسقاط كلام "ستايسي" على حالة إيران الفريدة، إذ أبدت جديتها في تقديم نفسها كدولة صاعدة همها الأساسي بناء دولة مقتدرة قوية قادرة على الاعتماد على نفسها، وفي المقابل

[19] https://www.cornellpress.cornell.edu/book/9781501730306/when-right-makes-might/#:~:text=%22When%20Right%20Makes%20Might%20succeeds,of%20the%20evidence%20at%20hand.%22

ترتيب علاقاتها الخارجية بما يناسب محددات سياساتها الجديدة. تضيف "ستايسي" في كتابها أن القوى الصاعدة ومن أجل الحصول على شرعيتها دولياً، تلجئ لخرق القواعد للفت الانتباه الدولي ودفع الدول للتفاوض معها وهو ما يعد مدخلاً لها إلى العالم، إلا أن فرادة النموذج الإيراني تكمن في أن إيران كقوة صاعدة لم تحتج لكسر القواعد وخرقها، بل التزمت بجميع المعاهدات الدولية والقوانين، وبطبيعة الحال فإن النظام الدولي بقوانينه القائمة والهيمنة الغربية عليه، تجعل من الصعب لدولة صاعدة خاصةً مثل إيران النهوض مجدداً وبنظام مستقل عن أي هيمنة أو تبعية، إلا أن الجمهورية الإسلامية أثبتت عكس ذلك من خلال تطوير جميع مرافقها والنهوض بالبلد ليصبح منافساً عالمياً على مختلف الصعد وهو ما زاد من الاهتمام الدولي بها وعلى وجه التحديد بما يتعلق بالبرنامج النووي إيراني الصنع والتجهيز بشكل مغاير عن البرامج النووي لمختلف الدول التي كانت تساعد بعضها في تحقيقه وتطويره.

خاتمة

خلال سنين التفاوض منذ انطلاقتها وحتى اليوم، أظهرت إيران تفانياً في ممارساتها كدولة تحترم القوانين الدولية والالتزام بالمعاهدات والمفاوضات التي تجريها، بل وفي سبيل إظهار نواياها السلمية والحسنة بما يتعلق ببرنامجها النووي، كانت تلتزم طوعياً بإيقاف كل أعمال التخصيب بطلب من الدول الأوروبية المفاوضة وهو أمر غير ملزم للدول التي وقعت على معاهدة الانتشار ومنها إيران، إذ بحسب البند الرابع من المعاهدة تؤكد على "الحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في المعاهدة في تطوير أبحاث وإنتاج استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز"، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تجهد في عرقلة مختلف الجهود في التوصل لحل للأزمة النووية، ومنها مساعي الرئيس الأمريكي "بوش" في تعديل البند الرابع من معاهدة الانتشار إذ اقترح حرمان الدول التي لا تقوم بإعادة معالجة البلوتونيوم أو تخصيب اليورانيوم بالحق من قيام بذلك مستقبلاً.

أما بالنسبة للدول الأوروبية الثلاث، تظهر الأحداث التي طرأت على المفاوضات التي أجريت طوال العقدين الماضيين، ارتهان قرارهم السياسي للإدارة الأمريكية رغم كل محاولاتهم في التصدي لمعالجة الأزمة بمعزل عن التدخل الأمريكي، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية عام 2006 في الدخول إلى المفاوضات بالإضافة إلى روسيا والصين والتي بات يعرف لاحقاً بـ (P5+1).

حاولت إيران دائماً تقديم كل الضمانات الكافية من جهتها لطمأنة الأطراف من سلمية برنامجها النووي، لكن في المقابل وبعد أن أصبحت الإدارة الأمريكية طرفاً في الفريق المفاوض، لم تقدم لإيران أية ضمانة تبرز صدق النوايا في جعل إيران توقع على الاتفاق النووي المعروف باسم "خطة العمل المشتركة"، بل انسحبت عام 2015 من الاتفاق بعد وصول ترامب لسدة الرئاسة.

اليوم تحاول الأطراف إعادة إحياء الاتفاق النووي، لكن ما يعرقل إعادة التوقيع عدم تقديم الإدارة الأمريكية ضمانات لإيران تضمن لها عدم الانسحاب مرة أخرى من الاتفاق، إلا أنها وحتى الآن لم تعط لإيران مطالبها في ظل محاولات عرقلة عديدة أبرزها الصادرة عن الكيان المؤقت نتيجة التخوف من نوايا إيران من امتلاك سلاح نووي، الذي يعتبر الخبراء أن إيران باتت على مشارف صناعته.